# نشرة صندوق النقد الدولي

**وباء إيبولا**

## الصندوق يوافق على تقديم ١٣٠ مليون دولار إلى البلدان الأشد تضررا بفيروس إيبولا

**٢٦ سبتمبر ٢٠١٤**

عاملون في مجال الرعاية الطبية في مدينة فريتاون يتلقون التدريب على كيفية وقاية أنفسهم من وباء إيبولا أثناء دورة تدريبية (الصورة: Xinhua/Huang Xianbin).

- غينيا وليبريا وسيراليون تعاني من نقص شديد في الإيرادات، واحتياجات إنفاق جديدة
- مشاركة الصندوق تعكس تزايد الأثر الاقتصادي الكلي لهذه الفاشية
- السيدة لاغارد مدير عام الصندوق تقول إن الصندوق ملتزم بالعمل مع السلطات في البلدان المتضررة وشركائها

**مع ارتفاع حصيلة الوفيات من جراء تفشي فيروس إيبولا وانتشار الأثر الاقتصادي لهذه الأزمة، بادر صندوق النقد الدولي بتقديم مساعدات مالية طارئة يبلغ مجموعها ١٣٠ مليون دولار أمريكي إلى غينيا وليبريا وسيراليون، وهي بلدان غرب إفريقيا الثلاثة التي يتركز فيها الوباء.**

وقد وافق المجلس التنفيذي للصندوق على تقديم هذا التمويل على أساس طارئ وعاجل بتاريخ ٢٦ سبتمبر للمساعدة في سد جانب كبير من الفجوة التمويلية التي تُقدّر مبدئيا بإجمالي قدره ٣٠٠ مليون دولار تقريبا، والتي نشأت من جراء هذه الأزمة الإنسانية. وتعكف هذه البلدان حاليا على مواجهة فاشية إيبولا بما لديها من مؤسسات تتسم بالهشاشة ونظم صحية ضعيفة الاستعدادات، كما تعاني من نقص شديد في الإيرادات وزيادة النفقات الإضافية المطلوبة لمكافحة الوباء.

وتأتي مشاركة الصندوق في مكافحة هذه الأزمة لتعكس تزايد الأثر الاقتصادي الكلي على بلدان كانت تخطو خطوات كبيرة نحو معالجة مشكلات الهشاشة وانعدام الاستقرار التي دامت لسنوات طويلة. فالمساعدات المالية الإضافية من الصندوق للمساهمة في مكافحة هذا الوباء تصب في صميم صلاحياته لدعم بلدانه الأعضاء في فترات الضغوط الاجتماعية والاقتصادية في سعيها لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات والمالية العامة.

**تزايد الأثر الاقتصادي**

وفي هذا الصدد، قالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي إن "تفشي الإيبولا في غينيا وليبريا وسيراليون كبَّد هذه البلدان بالفعل خسائر فادحة في الأرواح، ويمكن أن يكون لهذه الأزمة الإنسانية تداعيات اقتصادية

عميقة أيضا. وقد طلبت حكومات غينيا وليبريا وسيراليون الحصول على دعم من الصندوق لمساندة جهودها الرامية لاحتواء هذا الوباء غير المسبوق الذي يقع تأثيره الأكبر على شرائح السكان الأكثر ضعفا. والصندوق يعمل جاهدا مع السلطات في البلدان المتضررة وشركائها في التنمية للسيطرة بسرعة على فاشية إيبولا والمساعدة في جهود إعادة بناء الاقتصاد التي يجب الشروع فيها لاحقا."

وتبلغ قيمة الاتفاقات التمويلية ما يعادل ٢٥% من حصة عضوية كل بلد في صندوق النقد الدولي، مقسمة على النحو التالي:

- **غينيا:** وافق المجلس التنفيذي على إتاحة مبلغ ٤١,٤ مليون دولار بمقتضى "التسهيل الائتماني السريع". وقد بدأت فاشية إيبولا في غينيا قرب نهاية عام ٢٠١٣ وازدادت حدتها اعتبارا من شهر يوليو الماضي، وإن كانت غينيا أقل تضررا إلى حد ما من جيرانها. وقد شهدت البلاد تدهورا كبيرا في آفاق الاقتصاد على المدى القصير، حيث من المتوقع هبوط النمو في عام ٢٠١٤ إلى ٢,٤% مقارنة بمعدل النمو المتوقع في بداية العام وقدره ٤,٥%. وتحقق غينيا تقدما مرضيا بمقتضى اتفاقها الحالي في ظل "التسهيل الائتماني الممدد" لكنها ستتلقى تمويلا طارئا بمقتضى اتفاق "التسهيل الائتماني السريع" في انتظار إتمام آخر مراجعة للأداء في ظل اتفاق التسهيل الائتماني الممدد.

- **ليبريا:** وافق المجلس التنفيذي على زيادة قدرها ٤٨,٣ مليون دولار في الموارد المتاحة بمقتضى اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" المعقود حاليا مع ليبريا. وتعد ليبريا في الوقت الراهن أكثر البلدان تضررا بالوباء، مما طغى على قدرتها على التحرك لمواجهة الأزمة. وإلى جانب خسائر الأرواح، لا يزال تفشي فيروس إيبولا يسبب تداعيات اقتصادية واجتماعية حادة تمثل تهديدا للمكاسب التي تحققت في عِقد من الزمن سادت فيه أجواء السلام. ومن المتوقع بناء على التقديرات المبدئية انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام ٢٠١٤ من ٦% إلى ٢,٥% حيث تعرضت جميع قطاعات الاقتصاد الأساسية، وهي قطاعات التعدين والخدمات والزراعة، لاضطرابات حادة.

- **سيراليون:** تحصل سيراليون على زيادة قدرها ٣٩,٨ مليون دولار في الموارد المتاحة لها بمقتضى اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد". فقد تفشى وباء الإيبولا في البلد بأسره، مما ألحق ضررا فادحا بالنسيج الاقتصادي والاجتماعي. فقد تباطأ النمو –من ١١,٣% إلى ٨% في العام الجاري، على أساس تقديرات شهر أغسطس– وتكثفت الضغوط التضخمية، وظهرت احتياجات جديدة لتمويل ميزان المدفوعات والمالية العامة.

وقالت السيدة أنطوانيت سايبه، مدير الإدارة الإفريقية في الصندوق، إن "أي أزمة صحية بهذا الحجم الكبير ستخلف حتما أثرا اقتصاديا حادا، وصندوق النقد الدولي مسؤول عن مساعدة البلدان على أن تظل واقفة على أقدامها". وقالت "إننا نعمل على نحو وثيق مع نظرائنا في البلدان الثلاثة لتقديم التمويل والمشورة بما قد يؤثر في إيجابا في صراعها ضد وباء إيبولا".

**تسارع وتيرة العدوى**

ظهر وباء فيروس الإيبولا –وهو حمى نزفية تنشأ في الحيوانات البرية –في غينيا في أوائل العام الجاري وانتشر لاحقا إلى جارتيها ليبريا وسيراليون. ووفقا لتقارير منظمة الصحة العالمية هناك ستة آلاف شخص تقريبا مصابون بالعدوى في البلدان الثلاثة (مع بضع حالات في نيجيريا والسنغال، حيث يبدو أنه قد تم احتواء الفيروس حاليا) وحوالي ثلاثة آلاف شخص تقريبا لقوا حتفهم.

غير أنه من المرجح أن يكون عدد الضحايا الفعلي أعلى من ذلك، حيث هناك من الأدلة ما يشير إلى الإبلاغ بحالات الوفيات بأقل كثيرا من الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، تسارعت وتيرة انتقال العدوى في الأسابيع الأخيرة، لا سيما في ليبريا، وعلى نطاق أضيق في سيراليون.

وقد عانت البلدان المتضررة بشدة في سبيل شن حملة دفاعية فعالة ضد انتشار فيروس إيبولا، الأمر الذي يرجع إلى حد كبير لقدراتها المحدودة للغاية في مجال الصحة العامة. وقد انضمت إلى هذه الجهود أعداد متزايدة من المنظمات الدولية، ومنها الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وبنك التنمية الإفريقي، والمنظمات غير الحكومية الرائدة مثل أطباء بلا حدود والصليب الأحمر. وقد رصدت الحكومات والجهات المانحة الخاصة على المستويين المحلي والدولي موارد كبيرة لهذا الشأن.

**روابط ذات صلة:**

البيان الصحفي

غينيا وصندوق النقد الدولي

ليبريا وصندوق النقد الدولي

سيراليون وصندوق النقد الدولي

طفرة التعدين في غينيا

الموارد الطبيعية في ليبريا